وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

بالتنسيق مع فرقة بحث:

أثر الاجتهاد القضائي على الحركة التشريعية في الإجراءات الجزائية

ينظمان ملتقى وطني حول:

العدالة الانتقالية في المنطقة العربية

الواقع والآفاق

يوم 05 أفريل 2020

بمقر كلية الحقوق والعلوم السياسية - القطب الجامعي شتمة

إشكالية الملتقى الوطني :

إن العدالة من القيم المطلقة التي لا يستقيم حال المجتمعات قاطبة بدونها، ولإن كانت العدالة التقليدية مستقرة ومتواترة في مفاهيمها، فإننا نقف اليوم على مصطلح جديد نسبيا من مفاهيمها ألا وهو "العدالة الانتقالية"، التي وإن ظهرت منذ عقود مضت إلا أنها لا تزال محل سجال وجدل كبير بين الساسة والحقوقيين وغيرهم من الفاعلين في مجال العدالة، وهذا من حيث مفاهيمها ومناسبة نماذجها لحل أزمات العدالة التقليدية، حيث نسجل أن العدالة الانتقالية مرتبطة بشكل أساسي بفترات تحول عميقة داخل الدول غير المستقرة، على غرار الدول التي خرجت من حالات النزاع الداخلي، أو تلك التي تعيش حالة من التحول السياسي العميق، أو الانتقال من حكم تسلطي إلى آخر ديمقراطي، وكذا تلك الدول المستقلة حديثا من احتلال أجنبي أو المنفصلة عن دولة أخرى أو تلك التي نالت حكما ذاتي، فهذا النوع من العدالة عادة ما يتزامن في ظهوره مع فترات إعادة بناء الدولة، أين تتظافر جهود الساسة بدرجة أساسية مع الحقوقيين وكذا هيئات المجتمع المدني وفي بعض الأحيان بالتعاون مع فواعل دولية فوق وطنية، من أجل اعتماد إحدى المبادرات أو المناهج الأساسية للعدالة الانتقالية، التي ترسخت في الكثير من التجارب الدولية، ولعل أهم هذه المناهج: الدعوى الجزائية (المتابعة الجزائية لكبار القادة والمسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان)، وكذا لجان الحقيقة، وبرامج التعويض وجبر الضرر للضحايا، ناهيك عن الإصلاحات الهيكلية التي تطال بالأساس الأجهزة الأمنية والقضائية، فضلا عن جهود تخليد الذكرى.

والمتأمل في حال العالم العربي يجد أنه من المناطق غير المستقرة أمنيا، سياسيا، اجتماعيا...، ونظير ذلك نجد أن العديد من الدول العربية قد عرفت جملة من التحولات العميقة والكثير من الصراعات الداخلية، حيث لم تجد بدا من البحث عن ملاذ آمن لتعويض الضحايا وتحقيق الاستقرار، والاستفادة من الماضي بعدم تكرار الأخطاء ذاتها، وهذا من خلال اعتماد نماذج متعددة من العدالة الانتقالية كبديل للعدالة التقليدية التي أضحت مرفوضة بسبب انعدام الثقة بين المجتمع والمؤسسات السياسية عموما والقضائية على وجه الخصوص، أو بسبب الانهيار الكلي للدولة، خصوصا بعد موجة الثورات والاصلاحات التي عرفتها أغلب الدول العربية خصوصا بعد سنة 2011.

من أجل الإحاطة بكل التفاصيل النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع وكذا تقييم مختلف التجارب العربية في مجال العدالة الانتقالية، رصدنا إشكالية رئيسية لهذا الملتقى الوطني مفادها:

ما هو واقع العدالة الانتقالية والتحديات التي تواجهها في ظل تنوع نماذجها التطبيقية وعدم الاستقرار متعدد الأسباب في الدول العربية؟

محاور الملتقى الوطني

المحور الأول: المداخل النظرية للعدالة الإنتقالية

1 – ماهية العدالة الانتقالية: المفهوم، الأسس الفلسفية والقانونية والسياسية، الأهداف...

2 – المنظور الدولي للعدالة الانتقالية: المنظور الأممي، الإقليمي...

3 – المناهج الأساسية للعدالة الانتقالية: الأنماط، الأركان...

المحور الثاني : التجارب العربية في مجال العدالة الإنتقالية

1 – التجارب الجزئية للعدالة الانتقالية (التجارب غير المكتملة، التجارب الحالية، ...)

2 – التجارب الكلية للعدالة الانتقالية. (التجارب الرائدة في المنطقة العربية)

المحور الثالث: آفاق العدالة الإنتقالية في المنطقة العربية.

1 – التحديات التي تواجه مسار العدالة الانتقالية العربية.

2 – الدروس المستفادة من التجارب غير العربية في تطوير العدالة الانتقالية.

اللجنة العلمية الملتقى

الرئيس الشرفي للملتقى: الأستاذ الدكتور أحمد بوطرفاية - مـــدير جامعة محمد خيضر بسكرة.

المشرف العام: الأستاذ الدكتور عبد الرؤوف دبابش - عميـــد كلية الحقوق والعلوم السياسية.

رئيس الملتقى: أ.د عبد الحليم بن مشري - مدير مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع.

رئيس اللجنة العلمية للملتقى: الأستاذ الدكتور فـــريد علـــواش

شروط المشاركة في الملتقى

- يجب أن يكون العمل بحثا قانونيا أصيلا غير منقول ولا منشور من قبل.
- البحوث المقدمة لا ترد إلى أصحابها.
- لا يقبل البحث إلا بعد إرساله كاملا وفقا لجدول المواعيد أدناه.
- لغة الملتقى العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية. مع ضرورة ارفاق ملخص بلغة المقال واللغة الانجليزية.
- تكتب المداخلات بخط Simlified Arabic 14 للعربية أو Times new roman 12 للغات الأجنبية.
- يتم التهميش وإيراد المصادر والمراجع في نهاية كل صفحة وبشكل كامل ودقيق.
- أن لا تتعدى البحوث 20 صفحة، وفي كل الأحوال مدة العرض لا تتعدى 15 دقيقة.
- لا تتكفل اللجنة التنظيمية لليوم الدراسي بإقامة وتنقل المتدخلين المشاركين في الملتقى.
- ترسل المداخلات كاملة قبل 25 مارس 2020، على أنه لا تبرمج أي مداخلة إلا بعد إرسال النص الكامل.
- تاريخ إرسال دعوات المشاركة: 2020/03/30.
- جميع المراسلات تكون على البريد الإلكتروني:

colloque.droit.biskra@gmail.com